

Distr.: General  
10 November 2022  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية والأربعون

23 كانون الثاني/يناير - 3 شباط/فبراير 2022

تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5  
و21/16\*

باكستان

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## مقدمة

- 1- يدل بدء الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل على نجاح هذه الآلية التعاونية العالمية. وتظل باكستان ملتزمة بهذه العملية وستشارك في الاستعراض المقبل لتسليط الضوء على ما تحقق من إنجازات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتبادل الممارسات الفضلى، وتحديد التحديات الماثلة، ودعوة أصحاب المصلحة المتعددين، بمن فيهم الدول الأعضاء والمجتمع المدني، إلى إبداء آرائهم.
- 2- ومنذ الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، ظلت باكستان ثابتة على تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبذلت جهوداً في سبيل الامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تقديم تقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وردود على البلاغات المقدمة إلى الإجراءات الخاصة. وقدمت باكستان مؤخراً تقاريرها الدورية إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة مناهضة التعذيب.
- 3- وشهدت باكستان، كغيرها من البلدان النامية، تحديات اجتماعية واقتصادية غير مسبوقه خلال العامين الماضيين بسبب جائحة كوفيد-19، وهي تحديات زادت من تفاقمها الفيضانات المدمرة الأخيرة الناجمة عن تغير المناخ. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحديات المتشابهة وما يترتب عليها من قلة موارد، بذلت باكستان قصارى جهدها لحماية حقوق الإنسان واحتياجاتها وحيواته الأساسية والنهوض بها، بما في ذلك من خلال توفير شبكات أمان اجتماعي لفائدة أشد الأفراد استضعافاً وتهميشاً.

## المنهجية

- 4- أعد هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل، بصيغتها الواردة في مقرر مجلس حقوق الإنسان 119/17، وهو، من ثم، نتيجة لعملية تشاور شاملة واسعة النطاق وقائمة على مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم منظمات المجتمع المدني. وكانت وزارة حقوق الإنسان التوصيات قد عممت التوصيات المقبولة المنبثقة عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل على جميع أصحاب المصلحة المعنيين على المستويين الاتحادي والإقليمي لكي ينظروا في التدابير التشريعية والسياسية والإدارية اللازم اتخاذها. وبناء على ذلك، أتبع عملية منهجية ومؤسسية في التماس المعلومات عن حالة تنفيذ هذه التوصيات. وفي هذا الصدد، صُممت مصفوفات/استبيانات وعممت على الوزارات الاتحادية ووزارات الأقاليم كما أنشئت لجان معنية بتنفيذ المعاهدات وكلفت بجمع الآراء/المعلومات. ورُتبت أيضاً اجتماعات تشاورية على الصعيدين الاتحادي والإقليمي بمشاركة المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني من أجل التماس آرائهم ووضع الردود في صيغتها النهائية.

## أولاً- الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان (التوصية 152-8)

- 5- صدقت باكستان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 3 كانون الأول/ديسمبر 1996 وانضمت إليها.

## ثانياً- التعاون مع آليات حقوق الإنسان (التوصيات 152-32، و152-38، و152-39، و152-40، و152-41، و152-42، و152-43، و152-44)

6- وتعمل باكستان بالتنسيق الوثيق مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال التعاون الحثيث معها، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان، والآليات والمحافل المرتبطة به، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة. ومنذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، انتُخبت باكستان عضواً فيه خمس مرات، آخرها في عام 2020، وساهمت بنشاط في مداولاته ونتائجه. ووجهت باكستان أيضاً، في عام 2020، دعوات زيارات قطرية إلى أربعة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، من بينهم الخبيرة المستقلة المعنية بالديون الخارجية والمقررون الخاصون المعنيون بالفقر المدقع، والتعليم، والإعاقة. ولا تزال باكستان تنتظر فعلياً أيضاً في طلبات الزيارة الواردة من الإجراءات الخاصة الأخرى. وقد زارت المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، باكستان في تموز/يوليه 2022 وأجرت مباحثات مثمرة مع محاورها.

7- وتتعاون وزارة حقوق الإنسان مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم حكومات الولايات واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة واللجنة الوطنية لحقوق الطفل واللجنة الوطنية للأقليات، في اتخاذ تدابير سياساتية وإجراءات إدارية امتثالا لالتزامات باكستان الدولية في مجال حقوق الإنسان ووفاء بالتزاماتها الطوعية. وتعمل باكستان باستمرار على إضفاء صبغة محلية على أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان من خلال سن قوانين بشأن الأسرة والمرأة والطفل، وتعزيز امتثال أجهزة إنفاذ القانون لالتزامات البلد في مجال حقوق الإنسان، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتعاون مع أعضاء المجتمع المدني. وقد اتخذت جميع هذه الإجراءات عملاً بخطة عمل الأمة. وتشمل القوانين الرئيسية التي سُنت خلال السنوات الأربع الماضية، قانون حماية الطفل لعام 2018 في إقليم العاصمة إسلام آباد؛ وقانون نظام قضاء الأحداث لعام 2018؛ وقانون مغايري الهوية الجنسانية لعام 2018؛ وقانون حظر الاتجار بالأشخاص لعام 2018؛ وقانون زنب لالإنذار والاستجابة والتعافي لعام 2020؛ وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2020 في إقليم العاصمة إسلام آباد؛ وقانون كبار السن في إقليم العاصمة إسلام آباد لعام 2020؛ وقانون هيئة المساعدة القانونية والعدالة لعام 2020؛ وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2020 في إقليم العاصمة إسلام آباد؛ وقانون حماية الصحفيين والإعلاميين لعام 2021؛ والقانون الجنائي (المعدل) لعام 2021؛ وقانون مكافحة الاغتصاب (المقاضاة والتحقيق) لعام 2021؛ وقانون الحماية من التحرش بالمرأة في مكان العمل (المعدل) لعام 2022.

8- وبالإضافة إلى ذلك، هناك إطار قائم من القوانين الوطنية والإقليمية. ومن بين هذه القوانين، يتصل زهاء 400 قانون اتصالاً مباشراً بحقوق الإنسان الأساسية المكرسة في الدستور وفي الصكوك الدولية، بينما يتصل 800 قانون اتصالاً غير مباشر بتلك الحقوق. ومن أمثلة هذه القوانين، قانون حماية المرأة (تعديل القوانين الجنائية) لعام 2006 والقانون الجنائي (التعديل الثاني) لعام 2016. وعدلت هذه القوانين قانون العقوبات الباكستاني لعام 1860 بإدراجه المادتين 375 و376، ما زاد من تعزيز الإطار المحلي لمكافحة الاغتصاب.

9- وبرهن سلك القضاء أيضاً على مراعاته لقضايا حقوق الإنسان واهتمامه الفعال بها من خلال إصدار أحكام أحال فيها إلى صكوك دولية. وأصدرت المحكمة العليا في إسلام آباد مؤخراً حكماً تاريخياً في قضية ممتاز بيبي ضد قاسم، التي قضت فيها بأن باكستان طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ومن ثم، فإن زواج الأطفال دون سن 18 عاماً غير قانوني وعقد الزواج باطل من أساسه.

10- وعززت باكستان أيضاً آلياتها في مجال الرصد والتنفيذ. فبالإضافة إلى اللجان الاتحادية والإقليمية المعنية بتنفيذ المعاهدات ومختلف لجان حقوق الإنسان، شرعت الحكومة في تنفيذ عدد من المشاريع لرصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها باكستان كدولة طرف. وبدأ تنفيذ مشروع الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة استناداً إلى المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة. وتنفذ وزارة حقوق الإنسان حملة توعية للتثقيف بحقوق الإنسان في إطار برنامجها الرامي إلى إنكاء الوعي بحقوق الإنسان، بتكلفة أولية معتمدة قدرها 55 مليون روبية باكستانية.

11- واستحدثت الوزارة نظاماً لإدارة معلومات حقوق الإنسان لكفالة التنسيق الفعال بين أصحاب المصلحة والشركاء في التنفيذ وتعد قاعدة بيانات. وأنشئت أيضاً لجان للبت في الشكاوى في المديرية الاتحادية والإقليمية لحقوق الإنسان التابعة للوزارة من أجل توفير سبل الانتصاف وإحالة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان.

12- وفي الآونة الأخيرة، في عام 2022، أطلق إطار وطني للسياسات الجنسانية. ومن أجل تمكين المرأة ومساعدتها على التنقل، أقرت حكومة باكستان مشروعاً قيمته 400 مليون روبية باكستانية لتوفير الدراجات النارية بأسعار مدعومة للعاملات والطالبات في إقليم العاصمة إسلام آباد، مبدئياً، ثم في جميع أنحاء باكستان. واستحدثت أيضاً مشروعاً تمثيلاً مع التزام الحكومة بالنهوض بتمكين المرأة والامتثال لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لمنع ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق العمليات التجارية، والتصدي لتلك الانتهاكات وتعويض ضحاياها.

13- وما برحت باكستان تعزز البرامج والسياسات العامة المتعلقة بالتنمية، والإدماج في المجتمع، والتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة انعدام المساواة، وضمان عدم التمييز. وترتكز سياسة الأمن القومي الباكستانية للفترة 2022-2026 على الأمن الاقتصادي والبشري والتقدم والتنمية باعتبارها سماتها البارزة. ومن أجل إيلاء الأمن البشري الأولوية، تتضمن سياسة الأمن القومي إشارات محددة إلى احترام سيادة القانون وضمان نزاهة نظام العدالة وسرعة استجابته.

### ثالثاً - تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتدابير التشريعية والسياساتية

(التوصيات 45-152، و46-152، و47-152، و48-152، و49-152، و50-152، و51-152، و52-152، و53-152، و54-152، و55-152، و56-152، و57-152، و58-152، و59-152، و60-152، و61-152، و62-152، و63-152، و64-152، و65-152، و67-152، و68-152، و69-152، و70-152، و71-152، و72-152)

14- تؤدي وزارة حقوق الإنسان دوراً أساسياً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن أجل تعزيز وزارة حقوق الإنسان مؤسسياً، أطلق مشروع بتكلفة مبدئية معتمدة قدرها 59,7 مليون روبية باكستانية، مع تخصيص 20 مليون روبية باكستانية له خلال السنة المالية 2019-2020. وأطلق مشروع آخر لتعزيز المديرية الإقليمية لحقوق الإنسان من خلال الارتقاء بهياكلها الأساسية الحالية وتوفير الموظفين اللازمين. وبالإضافة إلى ذلك، ألغيت المؤسسات ذات المهام المتداخلة، مثل مجلس الرعاية الاجتماعية، وأنشئت مؤسسات جديدة مثل معهد حماية الطفل، ومركز حماية مغايري الهوية الجنسية، والمجلس المعني بكبار السن. وأصبحت مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة تخضع إدارياً لوزارة حقوق الإنسان.

15- وتسلم باكستان بأهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من آلياتها وإطارها المحليين لحقوق الإنسان. ومن أجل تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أكملت وزارة حقوق

الإنسان بنجاح مشروع "حقوق باكستان"، الذي نُفذ على مدى ثلاث سنوات بتكلفة إجمالية قدرها 7,9 ملايين يورو، والذي تمثل الهدف منه في بناء قدرات تلك المؤسسات. وفي سبيل تعزيز آلية الإبلاغ الشاملة، رُفِع مستوى اللجنة المعنية بتنفيذ المعاهدات بحيث تصبح هيئة منسقة تنسيقاً جيداً وقادرة على الحصول على بيانات أساسية عن التنفيذ الحالي وعلى تحديد الثغرات التشريعية والإدارية.

16- وأنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال ولاية تشريعية، عملاً بقانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2012. واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هيئة قائمة بذاتها، ومستقلة عن الحكومة في مهامها، ومكلفة بولاية واسعة النطاق تشمل التحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وتصدر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقارير تفصي للحقائق عن مختلف حالات حقوق الإنسان، بما فيها قضايا الأقليات والفئات المستضعفة. وتتمتع اللجنة بالاستقلال المالي وتحصل على تمويل منفصل لتمكينها من الاضطلاع بمهامها. وازدادت ميزانيتها الأولية للفترة 2019-2020 إلى 93 مليون روبية باكستانية، وخصص لها مبلغ إضافي قدره 20 مليون كرونة باكستانية. وعلاوة على ذلك، يقدم التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم المالي والتقني إلى اللجنة. واللجنة مخولة أيضاً صلاحية إدرار مواردها الخاصة وتلقي المنح المالية والأوقاف. وتعمل اللجنة بهمة لاستيفاء شروط الاعتماد من جانب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

17- أما اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة، التي أنشئت بموجب قانون اللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة لعام 2012، فهي هيئة قانونية مستقلة مخولة صلاحيات محكمة مدنية. ويتمثل الدور الأساسي للجنة في دراسة القوانين والسياسات والبرامج المتصلة بحقوق المرأة، واستعراضها ورصد تنفيذها، وتيسير تنفيذ الصكوك والالتزامات الدولية وإسداء المشورة للحكومة في هذا الصدد.

18- وأسندت الحكومة أيضاً إلى اللجنة الوطنية للأقليات ولاية حماية حقوق الأقليات في البلد وتعزيزها. وتناولت المحكمة العليا في باكستان أيضاً المسائل المتعلقة بالأقليات وأنشأت لجنة مؤلفة من عضو واحد لتعنى بهذه المسائل.

19- وتؤدي اللجنة الوطنية لحقوق الطفل أيضاً المهام الموكولة إليها. وتمشياً مع مبادئ باريس، تتسم اللجنة بالتعددية في تشكيلها والاستقلال في عملها. وتضم عضوية اللجنة أيضاً طفلين. ورُصدت للجنة ميزانية قدرها 30 مليون روبية باكستانية في السنة المالية 2022-2023 لتمكينها من الاضطلاع بمهامها.

## ألف - خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

20- تلتزم باكستان، فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، بتحقيق الأهداف المتوخاة في إطار الخطة. ولهذا الغرض، نُقحت خطة العمل لعام 2016 وحُدِّثت بحيث تركز على 6 أولويات مواضيعية و60 إجراءً. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ تنفيذ مشروع لتنمية القطاع العام بعنوان "تنفيذ خطة عمل لحقوق الإنسان" وأنشئت فرقة عمل وطنية لتحقيق أهداف خطة العمل وغاياتها.

## باء - التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان

21- واصلت باكستان تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان توعية النساء في جميع أنحاء باكستان بحقوقهن وبسبل الانتصاف القانونية المتاحة لهن. وتعمل وزارة حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية المعنية بوضع المرأة واللجنة الوطنية لحقوق الطفل، بشكل جماعي لضمان تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال التشريعات والتدابير السياساتية والبحوث وجهود التوعية. فعلى سبيل المثال، بذلت اللجنة

الوطنية المعنية بوضع المرأة جهود توعية من خلال نشر ملصقات إعلامية باللغتين الأوردية والإنكليزية، بما في ذلك على وسائل الإعلام الإلكترونية، بشأن القوانين المتعلقة بقانون جرائم الاعتداء بالأحماض، وزواج القاصرات، والتحرش في مكان العمل، والاعتصاب.

22- وعلى صعيد الأقاليم، أعدت اللجنة المعنية بوضع المرأة في البنجاب مواد دعوية تتعلق بالتوعية بالقوانين، بما في ذلك حق المرأة في الميراث والملكية، وتسجيل المواليد، ومنع الزواج المبكر والقسري. ونظمت دورات توعية في المعاهد التعليمية ووزعت كتيبات في 36 مقاطعة من مقاطعات البنجاب. ونظمت اللجنة المعنية بوضع المرأة في خيبر بختونخوا حملات للتوعية بالقوانين وحلقات عمل بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين. وتزود اللجنة أمين المظالم الإقليمي بما يلزم من دعم تقني في قضايا التحرش. وعلاوة على ذلك، نظمت وزارة تنمية المرأة في بلوشستان، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دورات توعية بشأن التعامل مع حالات العنف الجنساني.

23- ويجري اتخاذ عدد من المبادرات لإنهاء وعي القضاة والمحامين وغيرهم من الموظفين القضائيين وبناء قدراتهم في مجال حقوق الإنسان. وأطلقت وزارة حقوق الإنسان في عام 2018 مشروعاً لتنظيم دورات لتوعية المدعين العامين وموظفي المحاكم بالقوانين التي تخص المرأة. وحتى تموز/يوليه 2021، كان قد دُرِّبَ 467 مدعياً عاماً وموظفاً من موظفي المحاكم من خلال 12 ورشة عمل. وبدأت وزارة حقوق الإنسان في تنفيذ برامج تدريبية لفائدة موظفي سلك القضاء في المقاطعات في إقليمي السند وبلوشستان، حيث دُرِّبَ زهاء 360 قاضياً و360 محامياً من محامي الادعاء في السند، وزهاء 175 قاضياً و150 محامياً من محامي الادعاء في بلوشستان. وعلاوة على ذلك، يعكف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في باكستان على تدريب ضباط الشرطة والعاملين في سلك القضاء والمدعين العامين في إقليم السند. ودرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باكستان 63 موظفاً قضائياً و12 موظفاً من موظفي المحاكم في إقليم خيبر بختونخوا من خلال 75 حلقة عمل. ويبلغ العدد الإجمالي لمن دُرِّبوا من الموظفين القضائيين وموظفي المحاكم في إقليم خيبر بختونخوا 167 2 موظفاً.

24- وشرعت الأكاديمية القضائية الاتحادية والأكاديميات القضائية الإقليمية أيضاً في تنفيذ برامج لبناء القدرات في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي تموز/يوليه 2019، دُرِّبَ 160 قاضياً، وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، دُرِّبَ 126 موظفاً قضائياً و126 مدعياً عاماً في أكاديمية البنجاب القضائية. وفي الفترة من عام 2016 إلى عام 2019، نظم إقليم البنجاب 22 برنامجاً تدريبياً لتوعية 168 1 قاضياً وموظفاً قضائياً بالقوانين المتعلقة بالنوع الجنساني ومكافحة التمييز.

25- ونظمت الأكاديمية القضائية في خيبر بختونخوا أيضاً دورات تدريبية شتى بشأن حقوق المرأة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتمكين المرأة، وحق المرأة في الميراث. ونظمت أكاديمية بلوشستان القضائية دورة تدريبية بشأن حقوق الطفل، وحماية الطفل، وقضاء الأطفال. وحقوق الإنسان؛ وتقنيات التحقيق القائمة على علم الأدلة الجنائية؛ ومبادئ السلوك القضائي. ووقعت وزارة حقوق الإنسان وأكاديمية السند القضائية، في 26 نيسان/أبريل 2019، مذكرة تفاهم للتعاون في تعزيز قدرات القضاة في إقليم السند. وفي هذا الصدد، دُرِّبَ 55 قاضياً و28 مدعياً عاماً.

**رابعاً- التمييز (التوصيات 73-152، و75-152، و76-152، و77-152، و78-152، و79-152، و80-152، و81-152، و83-152، و84-152، و91-152، و92-152)**

26- يكفل دستور باكستان، في المادتين 3 و25 منه، الحق في المساواة للجميع من دون أي تمييز، ويشدد على التدابير الإيجابية الرامية إلى تهيئة بيئة خالية من التمييز تكفل الحماية للجميع. وقد اتخذت

حكومة باكستان تدابير فعالة لحماية حقوق الفئات المستضعفة، بما فيها النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

27- وتعكف وزارة الشؤون الدينية والوثام بين الأديان على إعداد سياسة وطنية للوثام بين الأديان، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة. وتشمل المبادرات الأخرى، إنشاء صندوق لرعاية الأقليات تتخذ في إطاره خطط إنمائية مصغرة للحفاظ على أماكن عبادة الأقليات الدينية. وعلاوة على ذلك، تقدم مساعدات مالية إلى الشرائح الفقيرة من الأقليات، كما تقدم منح دراسية على أساس الجدارة إلى الطلاب المنتمين إلى أقليات.

28- وسنت الحكومة أيضاً قوانين للحد من جميع أشكال التمييز، ولا سيما تلك التي تطل النساء ومغايري الهوية الجنسية والأشخاص ذوي الإعاقة. ويكفل قانون مغايري الهوية الجنسية (حماية حقوقهم) لعام 2018 الحقوق الأساسية للمواطنين مغايري الهوية الجنسية. ويحمي القانون أيضاً الحقوق الأساسية الأخرى مثل الميراث، والتعليم، والعمل اللائق، والملكية العقارية، والمشاركة في الشأن العام. ويوجد أيضاً في إسلام آباد مركزاً لحماية مغايري الهوية الجنسية لتوفير المأوى وإعادة التأهيل وتقديم الرعاية الطبية والنفسية.

29- وبالمثل، يحمي قانون إنفاذ حقوق الملكية للمرأة لعام 2020 حقوق المرأة في ملكية العقارات وحيازتها، مع ضمان عدم انتهاك هذه الحقوق عن طريق المضايقة أو الإكراه أو القوة أو الاحتيال.

30- ولتوفير الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، صدر قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إقليم العاصمة إسلام آباد لعام 2020، متشياً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تهدف إلى حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين أحوالهم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأنشئ مجلس لتنفيذ القانون وتحسين حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والعمل والنقل والاتصالات، بدون تمييز.

31- وفي سبيل حماية الطفل، أنشئ، في عام 2021، معهد حماية الطفل الذي وضع خطة شاملة لإدارة الحالات وتحسين التنسيق بين الوكالات المعنية.

32- وتواصل الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم تخصيص حصة نسبتها 5 في المائة من الوظائف للأقليات، من بين تدابير إيجابية أخرى متخذة في هذا الصدد. وأصبحت حكومة البنجاب أيضاً تخصص حصة نسبتها 2 في المائة للأقليات في الجامعات الحكومية والمؤسسات التعليمية الأخرى. وأقر إقليم خيبر بختونخوا حصة نسبتها 2 في المائة لقبول المرشحين من الأقليات في 27 جامعة حكومية، ميسراً بذلك حصول الأفراد المنتمين إلى أقليات على التعليم العالي. وفي إقليم البنجاب، قدمت هيئة التعليم التقني والتدريب المهني ووزارة حقوق الإنسان وشؤون الأقليات تدريباً مهنيًا مجاناً إلى 679 امرأة من نساء الأقليات.

## خامساً - أهداف التنمية المستدامة (التوصيات 94-152 و 95-152 و 96-152 و 152-97)

33- أولت باكستان الأولوية لأهداف التنمية المستدامة من خلال إدراجها في جدول أعمالها الوطني لعام 2030 وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها. ويعمل قسم مخصص لأهداف التنمية المستدامة في وزارة التخطيط والتنمية والمبادرات الخاصة بمثابة كيان تنسيق وطني، وأنشئت أيضاً وحدات على مستوى الأقاليم لدعم تحقيق تلك الأهداف.

34- وعلى صعيد الأقاليم، أدخلت حكومة إقليم خيبر بختونخوا عدداً من الإصلاحات، وتركز الاستراتيجية الإنمائية الحالية على تحسين الحوكمة، ولا سيما على صعيد القطاعات التالية: التعليم والصحة؛ وتغير المناخ؛ وإدارة مخاطر الكوارث؛ وتمكين الشباب وتوظيفهم؛ والمساواة بين الجنسين والإدماج الجنساني؛ والثقافة والرياضة والفنون والاتصالات/ الإعلام.

35- ولمواجهة تحديات الطاقة، شرعت الحكومة، في عام 2019، في تنفيذ سياسة الطاقة البديلة والمتجددة لزيادة حصة الكهرباء المولدة من مصادر متجددة من حوالي 5 في المائة في الوقت الراهن إلى 30 في المائة بحلول عام 2030. وفي مطلع عام 2022، أعلنت وزارة التغير المناخي عن تحديث السياسة الوطنية لتغير المناخ بهدف زيادة قدرة البلد على مواجهة الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والانتقال إلى مصادر طاقة خفيفة الكربون.

36- وبدأت حكومة البنجاب في تنفيذ برنامج لمواجهة التحديات البيئية والناجمة عن تغير المناخ. وتشمل مبادرات التنمية المستدامة الرئيسية المتخذة، إدخال إصلاحات اقتصادية وفي مجال إدارة الكهرباء، حيث خُفِّصَ الحمل الكهربائي من خلال مصادر الطاقة المتجددة بتركيب ألواح شمسية في المدارس والمستشفيات والمباني العامة. وعلاوة على ذلك، صيغت قوانين لضمان اقتصاد المباني في استهلاك الطاقة.

37- ومن بين المشاريع الأخرى الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البنجاب، مجلس تطوير الطاقة في البنجاب. وما انفك المجلس يعمل على زيادة مرافق توليد الطاقة النظيفة والمتجددة والمستدامة، ما أدى إلى ضخ ما يربو على 2,3 مليار كيلو واط في الساعة في شبكة الكهرباء الوطنية من خلال العديد من مشاريع الطاقة الشمسية. وبالإضافة إلى ذلك، ييسر المجلس أيضاً إنشاء 17 مشروعاً صغيراً من مشاريع الطاقة الكهرمائية في 15 مقاطعة. ومن عام 2018 إلى عام 2021، ركب إقليم البنجاب 1 967 جهازاً من أجهزة مكافحة تلوث الهواء و333 محطة لمعالجة النفايات السائلة في الوحدات الصناعية.

38- وشرعت حكومة إقليم السند في بذل جهود مركزة تهدف إلى تعميم مراعاة خطة عام 2030 وتنفيذها ومواءمتها مع السياق المحلي. وكخطوة أولى، رُتبت أهداف التنمية المستدامة حسب أولويتها بعد إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين وتحليل تلك الأهداف تحليلاً قائماً على الأدلة، مع مراعاة الطابع الملح للقضايا والتحديات الإنمائية، وتوافر الموارد، والمزايا الاقتصادية والاجتماعية، والقيمة المحققة مقابل الأموال المستثمر، ومدى تأثيرها.

39- وتهدف استراتيجية إقليم بلوشستان الشاملة للتنمية والنمو للفترة 2018-2024 إلى الاستفادة من الفرص الناشئة عن خطة عام 2030. وشُكلت لجنة فنية إقليمية وكُلفت بتوجيه مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي وبإسداء المشورة للوحدة المعنية بدعم أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، شُكلت خمس لجان مواضيعية معنية بتوفير فرص العمل وإدارتها، والمياه، والطاقة، والبيئة، والصحة، والزراعة، والتعليم.

## سادساً- مكافحة الإرهاب (التوصيات 98-152 و 99-152 و 101-152)

40- تلتزم باكستان التزاماً تاماً بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها في سياق مكافحة الإرهاب. وينص قانون مكافحة الإرهاب الباكستاني على طائفة واسعة من الضوابط والموازن القانونية والإدارية التي تهدف إلى حماية الحقوق الأساسية، ولا سيما الإجراءات القانونية الواجبة والحق في محاكمة عادلة، في سياق البت في القضايا المتصلة بالإرهاب. فعلى سبيل المثال، ينص قانون مكافحة الإرهاب

على فرض عقوبات صارمة على موظفي إنفاذ القانون في حالات التحقيق المعيب، ويعزز الضمانات الدستورية أثناء اعتقال الشخص واحتجازه.

41- ولا يزال القضاء الباكستاني المستقل يؤدي دوراً رائداً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق النظر في قضايا الإرهاب. وفي عام 2019، وضعت المحكمة العليا مبادئ توجيهية بشأن انطباق قانون مكافحة الإرهاب أو عدم انطباقه. والحكم الصادر عن المحكمة العليا لباكستان في قضية غلام حسين ضد الدولة حكمٌ تاريخي لأنه يرسي نطاقاً قاطعاً وضيقاً لتعريف الإرهاب وتطبيقه في القضايا الجنائية ويمنع، من ثم، إساءة استخدام قانون مكافحة الإرهاب. وعملاً بهذا الحكم، أصبح الاحتجاج بأحكام قانون مكافحة الإرهاب لعام 1997 مشروطة بثلاثة شروط واجبة الاستيفاء، هي: (أ) وجود فعل إجرامي، (ب) وجود نية إجرامية، (ج) وجود اقتران الشرطين الأولين بنية الترويج لقضية إيديولوجية أو سياسية أو دينية. وأوصت المحكمة العليا أيضاً في حكمها السلطة التشريعية بتضييق نطاق قانون مكافحة الإرهاب لعام 1997 من خلال تعديل ديباجته بحيث يشمل الاعمال الإرهابية فقط وحذف الجدول الثالث منه. ووفقاً لما ورد في الرد المقدم في إطار متابعة الملاحظات الختامية السابقة، تجري حكومة باكستان مداوات نشطة بشأن إجراءات متابعة إنفاذ ذلك القانون.

42- وبالإضافة إلى ذلك، صيغت اللائحة الإجرائية (لمعاونة السلطة المدنية) لعام 2011 بدقة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتعاقب اللائحة على إساءة استعمال القوة أو الإفراط في استعمالها أثناء العمليات. ويبقى جميع المحتجزين الذين يُلقى القبض عليهم أثناء العمليات في مراكز احتجاز يُعلن عنها ويُبلغ عنها. وتستعرض مجالس الرقابة التي تخطرها حكومات المقاطعات حالات المعتقلين استعراضاً منتظماً.

## سابعاً- حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً وحالات الاحتجاز التعسفي/الاختفاء القسري (التوصيتان 131-152 و 132-152)

43- صاغت حكومة باكستان مشروع قانون لتجريم حالات الاختفاء القسري، وهو قانون جارٍ إرساله إلى مجلس الشيوخ بعد أن نظرت فيه الجمعية الوطنية وأقرته.

44- وتحقق لجنة التحقيق في حالات الاختفاء القسري بسرعة وكفاءة في حالات الأشخاص المفقودين المزعومة.

45- واللجنة منتدى قانوني يكفل لأسر الأشخاص المزعوم اختفاؤهم إمكانية تقديم الشكاوى. وتُطع على الأسر على التقدم المحرز في القضايا أثناء التحقيق فيها. ويُنظر في القضايا بحضور أسر الأشخاص المزعوم اختفاؤهم. ونظام تقديم الشكاوى مجاني تماماً، ولا يُشترط على أصحاب الشكاوى الاستعانة بمحاميين للمثول أمام اللجنة. وتعقد جلسات سماع الدعاوى أيضاً في عواصم المقاطعات لتوفير نفقات السفر إلى العاصمة الاتحادية على أصحاب الشكاوى. ونتيجة لهذه الجهود المتضافرة، تمكنت لجنة التحقيق في حالات الاختفاء القسري من البت في معظم الحالات. ويتجلى هذا الاتجاه الإيجابي في الانخفاض العام في عدد الحالات المزعومة الواردة من فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

## ثامناً- التعذيب (التوصية 134-152)

46- أقرت الجمعية الوطنية في آب/أغسطس 2022 مشروع قانون (منع ومعاقبة) التعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز والاعتصاب أثناء الاحتجاز لعام 2021، كما أقره مجلس الشيوخ. ويعرف مشروع القانون

المنكور "التعذيب" تعريفاً واسعاً يشمل، فيما يشمله، إلحاق الألم الجسدي الشديد أو المعاناة الجسدية عمداً بشخص لأغراض من قبيل الحصول على معلومات أو اعترافات منه أو من شخص ثالث، ومعاقبته على فعل ارتكبه هو أو شخص ثالث أو يشتبه في ارتكابه إياه. وبالإضافة إلى ما تقدم، ينص مشروع القانون كذلك على عقوبات على التعذيب والوفاة أثناء الاحتجاز والاعتصاب أثناء الاحتجاز وفقاً لقانون العقوبات الباكستاني لعام 1860.

## تاسعاً- إدخال تحسينات على نظام العدالة الجنائية (التوصيات 136-152، و137-152، و138-152، و141-142، و143-152، و146-152)

47- وتعكف الحكومة على استعراض حالة السجون في باكستان، ولا سيما المسائل ذات الصلة باكتظاظ السجون. وتُبدل حالياً جهود لمواءمة سياسات الدولة مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ولاتخاذ تدابير لزيادة تحسين حالة حقوق الإنسان في السجون.

48- وقد وافقت حكومات الأقاليم على بناء سجون جديدة بهدف الحد من اكتظاظ السجون. ففي إقليم البنجاب، بُنيت 8 سجون محلية وسجن مشدد الحراسة وسجن فرعي في الفترة ما بين عامي 2012 و2018. ويجري بناء سجون جديدة في مدينتين لتخفيض اكتظاظ السجون فيهما من 42 في المائة إلى 30 في المائة. وفي إقليم السند، يجري بناء عدد من السجون في مقاطعة تهاتا، كما يجري توسيع الثكنات في سجن مالير في كراتشي وسجن مقاطعة شيكارپور.

49- وتعكف الأقاليم أيضاً على تعديل قوانينها المتعلقة بالإفراج المشروط. ويقضي قانون الدوائر المعنية بنظام المراقبة والإفراج المشروط لعام 2019 بإنشاء دائرة كفاءة وفعالة معنية بنظام المراقبة والإفراج المشروط. وستكون الدائرة مسؤولة عن تقييم مدى خطورة المجرمين واحتياجاتهم، ووضع خطط للعمل معهم، والتعامل مع المخاطر التي يشكلونها، والحفاظ على البيانات المتعلقة بهم وتحديثها، وضمان استيفائهم شروط الإفراج أو الترخيص، وتيسير إعادة تأهيلهم. وقد اكتملت صياغة قواعد الإفراج المشروط بموجب القانون المنكور أعلاه وشُكّل مجلس معني بالإفراج المشروط. وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب التعديلات المدخلة على قانون السجناء حسني السلوك، يجري استحداث نظام لإدارة معلومات المجرمين من أجل رصد المجرمين الخاضعين للمراقبة والمفرج عنهم إفراجاً مشروطاً والإشراف عليهم بفعالية.

50- وصدر قانون السجون والدوائر الإصلاحية في إقليم السند لعام 2019 لحماية الحقوق الأساسية لجميع السجناء، وضمان احتجازهم احتجازاً آمناً، والمساعدة في إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. وبموجب هذا القانون، بدأت بالفعل عملية الإفراج عن المجرمين المسنين وأجري بالفعل تعداد للسجناء.

51- وعلاوة على ذلك، يعقد القضاة في إقليم خيبر بختونخوا محاكمات في المعتقلات للبت في القضايا البسيطة. وقد بُت حتى الآن في 2 860 قضية. وبالإضافة إلى ما تقدم، رُود 14 سجناً في إقليم خيبر بختونخوا بنظم لإدارة معلومات السجناء.

52- وقد اتخذت الحكومة والسلطة القضائية خطوات عدة، تشمل استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة القضايا بهدف تخفيض عدد القضايا المتراكمة، وتعديل قانون الإجراءات الجنائية وقانون الشهادات وقانون العقوبات الباكستاني وقوانين أخرى ذات صلة. ويحظى الحق في محاكمة عادلة، المنصوص عليه في الدستور، بأهمية قصوى لضمان اتخاذ تدابير ملموسة تهدف إلى تحقيق العدالة السريعة ولتحسين نظام العدالة الجنائية عموماً في باكستان. وتبادر المحكمة العليا من تلقاء نفسها باتخاذ إجراءات في قضايا المصلحة العامة والحقوق الأساسية. ولتوفير المساعدة القانونية للأشخاص الذين لا يستطيعون

تحمل تكاليف التقاضي، أنشأت الحكومة هيئةً للعدالة والمساعدة القانونية. وعلاوة على ذلك، دعمت الحكومة الاتحادية وجميع الأقاليم دوائر الادعاء العام وعززت قدراتها.

## عاشراً- الأقليات/الوئام بين الأديان/ قوانين التجديف (التوصيات 147-152، و163-152، و164-152، و165-152، و166-152، و168-152، و182-152، و183-152)

53- اتخذت الحكومة عدداً من التدابير التشريعية والسياساتية والإدارية الرامية إلى حماية الأقليات وتعزيز مشاركتها في الشأن العام. فعلى الصعيد السياسي، تولي خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان اهتماماً خاصاً لحماية حقوق الأقليات. وتجري أيضاً صياغة سياسة وطنية للوئام بين الأديان بالتشاور مع أصحاب المصلحة. وأنشأت حكومات الأقاليم أيضاً آليات للتحقيق في بلاغات العنف ضد الأقليات ولتقديم الجناة إلى العدالة. وأنكي وعي جميع وحدات الشرطة الميدانية بحقوق الأقليات.

54- وحكومة باكستان ملتزمة بالحد من إساءة استخدام قوانين التجديف. وفي هذا الصدد، اعتمدت الحكومة ضمانات إدارية شتى. فعلى سبيل المثال، أصبحت مهام التحقيق الأولي في قضايا التجديف تسند إلى ضابط الشرطة على مستوى المقاطعة (وهم أعلى ضابط رتبة على مستوى المقاطعة). وتتص المادة 211 من قانون العقوبات الباكستاني على أن أي شخص يرفع عمداً دعوى جنائية كاذبة أو يتهم زوراً أي شخص آخر بارتكاب جريمة دون أي أساس قانوني يعاقب بالسجن سنتين أو بالغرامة أو بكليهما. ويجوز معاقبته أيضاً بالسجن 7 سنوات والغرامة إذا كان الشخص المتهم زوراً قد عوقب بالإعدام أو السجن مدى الحياة أو 7 سنوات أو أكثر.

55- واتخذت باكستان أيضاً تدابير إيجابية واسعة النطاق لتعزيز مشاركة الأقليات في جميع مجالات الحياة العامة. ففي إقليم البنجاب، حُصصت نسبة 5 في المائة من الوظائف و2 في المائة من المقاعد الدراسية في جميع المعاهد التعليمية الحكومية لقبول الطلاب المنتمين إلى أقليات. ويجري أيضاً اتخاذ تدابير مماثلة في جميع الأقاليم الأخرى لتخصيص نسبة 5 في المائة من الوظائف للأقليات.

## حادي عشر- حرية التعبير وحماية الصحفيين (التوصيات 152-170، و152-173، و152-174، و152-175، و152-176)

56- أصدرت الحكومة قانون حماية الصحفيين والإعلاميين لعام 2021 (قانون الصحفيين) لحماية الصحفيين والإعلاميين من جميع أشكال إساءة المعاملة والعنف والاستغلال ولتهيئة بيئة آمنة تمكنهم من الاضطلاع بعملهم.

57- وبموجب قانون الصحفيين، يجري تشكيل لجنة لتوفير سبل الانتصاف للصحفيين بعد التحقيق في الشكاوى وتحديد الحالات المؤهل أصحابها للحصول على تعويضات من الصناديق الاتحادية والإقليمية ذات الصلة.

58- واتبعت حكومات الأقاليم أيضاً نهجاً استباقياً لحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والتحقيق في القضايا المتعلقة بهم. ففي عام 2019، اعتمدت حكومة إقليم خيبر بختونخوا قانون صندوق الأوقاف المخصص لرعاية الصحفيين (المعدل) لعام 2019 بغية توفير الرعاية لقدامى الصحفيين الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً أو أكثر في حالات من بينها الوفاة أو الإصابة. وأنشأت حكومة البنجاب صندوقاً بقيمة 50 مليون روبية باكستانية لدعم الصحفيين المتضررين أو أسرهم بمنح تصل

إلى 100 000 روبية باكستانية. وفي السنة المالية 2020-2021، بلغ إجمالي المستفيدين من الصندوق 145 مستفيداً، وبلغ إجمالي المبالغ المدفوعة 7,8 ملايين روبية باكستانية. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن إقليم البنجاب أيضاً عن سلة لإغاثة الصحفيين في سياق جائحة كوفيد-19 بقيمة 10 000 روبية تُمنح مرة واحدة. ومُنحت الأرامل 10 000 روبية باكستانية شهرياً. واستفاد ما مجموعه 89 صحفياً من هذه الحزمة بمبالغ مدفوعة تقدر بزهاء 525,5 ملايين روبية باكستانية. وأنشأت وزارة الإعلام في بلوشستان "صندوقاً خاصاً لرعاية الصحفيين" لتعويض الصحفيين عن أي إصابات خطيرة وفي حالة وفاة أي من أفراد أسرهم.

## ثاني عشر - مكافحة الاتجار/تهريب البشر (التوصيات 152-187، و152-188، و152-189، و152-190)

59- وعلى المستوى الاتحادي، صدر قانون منع الاتجار بالأشخاص لعام 2018 وقانون منع تهريب المهاجرين لعام 2018 لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين براً وبحراً وجواً. وصيغت القواعد التنفيذية لقانونين المذكورين أعلاه، وهي قواعد أقرها مجلس الوزراء في عام 2020. ومنذ سن هذين القانوني، أُجري أكثر من 1 000 تحقيق في قضايا اتجار بالبشر وصدر 161 حكم إدانة.

60- أبرمت باكستان عدداً من اتفاقات التعاون الثنائية والثلاثية والرباعية في مجال إنفاذ قانون مكافحة الاتجار بالبشر مع أفغانستان، وأستراليا، وأذربيجان، واليونان، وإيران، وتركيا، وعمان، والمملكة المتحدة. وعلاوة على ذلك، في كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتمدت الحكومة خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين التي وضعتها وكالة التحقيقات الاتحادية.

## ثالث عشر - العمل وتوفير فرص العمل والحد من الفقر (التوصيات 152-191، و152-192، و152-193، و152-194، و152-195، و152-196، و152-197، و152-198، و152-199، و152-200، و152-201، و152-202، و152-203، و152-204، و152-205، و152-206، و152-207، و152-208)

61- يسري التشريع الذي يحظر تشغيل الأطفال في جميع أنحاء البلاد. وفي تموز/يوليه 2020، حظرت الحكومة عمل الأطفال في المنازل من خلال تعديل قانون عمل الأطفال لعام 1991 على الصعيد الاتحادي. وعلاوة على ذلك، اعتمدت حكومة إقليم خيبر بختونخوا سياسة عمل الأطفال في عام 2018. ويفتش مفتشو العمل في جميع المحافظات المصانع بانتظام بحثاً عن أي انتهاك لهذه القوانين وفرض غرامات في حال انتهاكها.

62- وعلى الصعيد الإداري في إقليم العاصمة إسلام آباد، أنشأت وزارة المغتربين وتنمية الموارد البشرية لجنة معنية بعمل الأطفال بغرض تنسيق الجهود الرامية إلى القضاء على عمل الأطفال ووضع خطة عمل وطنية قائمة على توافق الآراء بمساعدة تقنية من المكتب القطري لمنظمة العمل الدولية.

63- ولضمان إعمال الحق في العمل، أنشأت حكومة إقليم البنجاب بوابة وظائف لتحديد الباحثين عن عمل في الإقليم، وتيسير تعزيز مهاراتهم، ومساعدتهم في العثور وظائف مناسبة، وتوعيتهم بحقوقهم ومسؤولياتهم. وشرعت وزارة العمل في تسجيل المصانع والمتاجر والمنشآت مجاناً بمساعدة مجلس البنجاب لتكنولوجيا المعلومات.

64- وفي إقليم بلوشستان، توفر مديرية تدريب القوى العاملة التدريب المهني للشباب في 21 مركزاً من مراكز التدريب التقني/الفني الواقعة في مقاطعات مختلفة، مع التركيز على التعليم المهني الوظيفي المنحى والمهارات التقنية. وتُبذل أيضاً جهوداً لتحسين معايير السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل في أربع مقاطعات هي، حب وكويتا ودوكي وشاهرك، وذلك من خلال اقتراح وزارة العمل والمناجم شراء وحدة متنقلة للسلامة والصحة المهنية من أجل رعاية العمال في كويتا وحب وقطاع التعدين في دوكي وشاهرك بتكلفة تقديرية قدرها 140,00 مليون روبية باكستانية.

65- وتدير شعبة التخفيف من حدة الفقر والضمان الاجتماعي عدداً من برامج الضمان الاجتماعي للتخفيف من حدة الفقر. ويوفر برنامج بينظير لدعم الدخل/برنامج إحساس للكفالة تحويلات نقدية غير مشروطة للأسر المؤهلة. وإبان الجائحة، أُطلق برنامج إحساس للمساعدات النقدية الطارئة لمساعدة الأسر الفقيرة المتضررة من جائحة كوفيد-19، وهو برنامج دُفع في إطاره مبلغ يناهز 180 مليار روبية باكستانية إلى حوالي 14,9 مليون مستفيد بواقع 12 000 روبية باكستانية لكل مستفيد. وعلاوة على ذلك، صمم برنامج بينظير لدعم الدخل وأطلق مشروعاً تجريبياً لفتح حسابات توفير للمستفيدين من برنامج إحساس للكفالة ومحو أميتهم المالية.

66- واتخذت حكومة البنجاب أيضاً عدداً من التدابير للتخفيف من حدة الفقر مثل برنامج "همقدم"؛ ونظام إدرار الدخل وإخراج الأشخاص ذوي الإعاقة من برائن الفقر؛ وبرنامج صلة وفن للفنانين المسنين؛ وبرنامج "ناي زينداغي" لضحايا الاعتداءات بالحمض؛ وبرنامج بهمت بزرك للفقراء المسنين؛ ومشروع البنجاب للاستثمار في رأس المال البشري لفائدة الحوامل والمرضعات والشباب من الآباء والامهات؛ وبرنامج مساواة لمغايري الهوية الجنسانية. وتجري صياغة سياسة البنجاب للحماية الاجتماعية الرامية إلى تمكين المستضعفين والمهمشين تمكيناً اجتماعياً واقتصادياً من خلال المساعدات النقدية، وبرامج سوق العمل الفعالة، والمعاشات التقاعدية القائمة على الاشتراكات/غير القائمة على الاشتراكات. وتقدم حكومة إقليم خيبر بختونخوا أيضاً للمجتمعات المحلية دورات تدريبية وأنشطة لتنمية المهارات وإدرار الدخل. وتشمل المشاريع الجديدة مجالات من بينها التخفيف من حدة الفقر من خلال تربية الدواجن الريفية في إقليم خيبر بختونخوا، وتنفيذ حكومة السند برنامجاً للتخفيف من حدة فقر السكان. وكان البرنامج يعرف سابقاً باسم برنامج المجلس الاتحادي للتخفيف من حدة الفقر.

## رابع عشر - السكن (التوصية 152-209)

67- في تشرين الأول/أكتوبر 2018، أعلنت الحكومة عن برنامج نايأ باكستان السكني الرامي إلى توفير السكن ميسور التكلفة في البلد وضمان إعمال حق كل فرد في مستوى معيشي لائق. ويهدف البرنامج إلى تعزيز سبل الحصول على التمويل الإسكاني المنخفض التكلفة بأقساط ميسرة لمدة 20 عاماً.

68- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، بدأ العمل ببرنامج ميرا باكستان ميرا غار الذي يمكن المصارف من توفير التمويل لبناء المنازل وشراؤها بأسعار تمويل منخفضة للغاية.

69- وتخطط حكومة البنجاب لبناء خمسة ملايين منزل. ولهذا الغرض، شُكلت لجنة لإنشاء مصرف للأراضي، وإجراء استعراض للقوانين والقواعد والأنظمة، وإجراء مسح للأراضي، ومناقشة مختلف نماذج التمويل. وعرضت دائرة الخدمات الهندسية الوطنية الباكستانية أيضاً تصاميم مؤقتة للمساكن منخفضة التكلفة وحددت الأراضي التي ستُشيد عليها المنازل ميسورة التكلفة. وفي عام 2021، افتتحت الحكومة مشروع السكن في المناطق شبه الحضرية في رايوند، ومندي بهاء الدين، وشونيان، وخانيوال، وميانوالي، وشجاع آباد، وديرا غازي خان، وخوشاب، وسارغودها.

**خامس عشر- الحق في الصحة (التوصيات 152-210، و152-211، و152-212، و152-213، و152-214، و152-215، و152-216، و152-217، و152-218، و152-219، و152-220)**

70- في عام 2020، شرعت حكومة باكستان في تنفيذ برنامجها الرائد لتوفير الخدمات الصحية الأساسية الجيدة مجاناً للجميع من خلال نظام تأمين صحي مصغر. ويكفل برنامج تيسير الخدمات الصحية هذا حصول المواطنين المصنفين كمواطنين محرومين في جميع أنحاء البلد على الرعاية الطبية التي يحق لهم الحصول عليها بطريقة سريعة تحفظ كرامتهم.

71- وقد انخفض معدل وفيات الرضع في باكستان إلى 54,2 حالة وفاة من بين كل 1 000 مولود حي في عام 2020 مقابل 55,7 حالة وفاة من بين كل 1 000 مولود حي في عام 2019، بينما انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة إلى 40,4 حالة وفاة من بين كل 1 000 مولود حي في عام 2020 مقابل 41,2 حالة وفاة من بين كل 1 000 مولود حي في عام 2019. وانخفضت نسبة وفيات الأمهات إلى 186 حالة وفاة من بين كل 100 000 ولادة في عام 2020 مقابل 189 حالة وفاة في عام 2019. وارتفعت النسبة المئوية للولادات التي تجري تحت إشراف موظفين صحيين مهرة إلى 69,3 في المائة في عام 2020 مقابل 68 في المائة في عام 2019.

72- وتبذل حكومات الأقاليم أيضاً جهوداً لتحسين المرافق الصحية وزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية. فقد خصصت حكومة إقليم خيبر بختونخوا مبلغاً قدره 2,4 مليار روبية باكستانية يُدفع مرة واحدة لبرنامج التحصين الموسع في ميزانية الفترة 2021-2022، وزاد الإقليم مخصصاته لقطاع الصحة في ميزانيته للفترة 2021-2022 من 124 مليار روبية باكستانية إلى 142 مليار روبية باكستانية. وتعمل مراكز تيسير شؤون المرأة في خيبر بختونخوا على التوعية بصحة الطفل وتغذيته ودعم حصول المرأة على الخدمات الاجتماعية.

73- وعلاوة على ذلك، تعد العاملات الصحيات في المجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق الريفية، بمثابة عناصر مؤدية إلى التغيير من خلال توفير الخدمات الطبية الأساسية. ومن بين التدخلات الرئيسية التي تجريها وزارة الصحة في إقليم خيبر بختونخوا، تحسين تقديم الخدمات، وتنفيذ برنامج تيسير الحصول على الخدمات الصحية، وإدخال تحسينات على مؤسسات التعليم الطبي. وتشمل التدخلات الرامية إلى تحسين تقديم الخدمات، تعزيز تحويل 200 وحدة من وحدات الرعاية الصحية الأساسية إلى مرافق تعمل على مدار الساعة والأسبوع بتكلفة إجمالية قدرها 1,652 مليون روبية باكستانية. وعلاوة على ذلك، تشمل تلك التدخلات إعادة تأهيل جميع المراكز الصحية الريفية في جميع أنحاء إقليم خيبر بختونخوا وتحويل 50 مركزاً صحياً ريفياً إلى مرافق تعمل على مدار الساعة والأسبوع بتكلفة إجمالية قدرها 934 مليون روبية باكستانية. وفيما يخص مرافق الرعاية الصحية الثانوية، اختيرت 6 مستشفيات رئيسية على مستوى المقاطعات لإدخال تحسينات تشغيلية عليها، من قبيل الأجهزة والأدوية، وزيادة عدد الموظفين فيها. وبالإضافة إلى ذلك، شُكل فريق إدارة صحية في إقليم خيبر بختونخوا وخصص له تمويل يصل حده الأقصى إلى 2 مليون روبية باكستانية لتلبية احتياجات الأدوية عالية الجودة، والإصلاح والصيانة، وملء الوظائف الشاغرة لمدة ثلاثة أشهر.

74- وعُززت الهياكل والمؤسسات في إقليم البنجاب أيضاً. فخلال السنة المالية 2022، حُصص مبلغ قدره 107,004 مليار روبية باكستانية لوزارة الرعاية الصحية المتخصصة والتعليم الطبي، كما حُصص مبلغ قدره 23,098 مليار روبية باكستانية لوزارة الرعاية الصحية الأولية والثانوية. وارتُقي بما عدده 576 وحدة صحية أساسية، و35 وحدة صحية ريفية، و16 مستوصفاً في المراكز الصحية الحضرية، وبنيت 8

مستودعات، واشترت 483 سيارة إسعاف ريفية لتحسين خدمات الرعاية الصحية. وعُيّن 24 طبيب أطفال في المراكز الصحية الريفية، و179 موظفاً طبياً، و191 ممرضاً، و977 عاملة صحية، و74 موزع أدوية. ودُرّب 802 87 مقدم خدمات صحية/عامل في مجال التوعية على تقديم خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال حديثي الولادة وفي مجالي التغذية وتنظيم الأسرة، مع التركيز على الاحتفاظ بالقبالات المجتمعيات. وبالإضافة إلى ذلك، تُستخدم التكنولوجيات الحديثة في رصد خدمات الرعاية الصحية وتقييمها. ومنذ عام 2018، أنشئ 1 164 موقعاً إضافياً في إطار برنامج علاج مرضى العيادات الخارجية، و29 مركز تغذية مستقرة لعلاج الأطفال المصابين بسوء التغذية. ومنذ عام 2017، عملت شركة البنجاب لإدارة المرافق الصحية على ضمان وجود موظفين في المرافق الصحية.

75- وفيما يخص وفيات الأمهات والأطفال، وضع البرنامج المتكامل للتغذية والصحة الإنجابية وصحة الأمهات والموليد والأطفال التابع لوزارة الرعاية الصحية الأولية والثانوية نهجاً شاملاً لمعالجة العناصر الوقائية اللازمة لتحسين صحة الأمهات والموليد والأطفال تحسيناً مباشراً. وبناء على ذلك، عززت مرافق الرعاية الأساسية الأولية الطارئة للتوليد ورعاية الموليد ومرافق الرعاية الثانوية الطارئة الشاملة للتوليد ورعاية الموليد من خلال بناء قدرات موظفيها، وتزويدها بأدوية/معدات إضافية، ورصد المرافق وموظفيها والإشراف عليهما.

76- وزادت حكومة بلوشستان ميزانيتها من 31,4 مليار روبية باكستانية في السنة المالية 2020-2021 إلى 44,6 مليار روبية باكستانية في السنة المالية 2022، وذلك لتمويل 191 مشروعاً إنمائياً من بينها 86 مشروعاً جديداً و105 مشاريع جارٍ تنفيذها. وأقرت، في عام 2022، مشروع إصدار بطاقات صحية لأكثر من 1,8 مليون أسرة في جميع أنحاء الإقليم، حيث ستمنح كل عائلة تغطية شاملة بقيمة مليون روبية باكستانية للحصول على العلاج الصحي الجيد والسريع في مستشفيات القطاعين العام والخاص. وأعلنت وزارة الصحة في بلوشستان عن تحويل أحد عشر مستشفى رئيسي على مستوى المقاطعات إلى مستشفيات تعليمية. ويتوقع أن يتخرج 470 طبيباً مؤهلاً من كليات الطب التابعة للجامعات الحكومية في بلوشستان بحلول عام 2026 نتيجة لزيادة عدد مقاعد كلية بولان الطبية من 192 مقعداً إلى 320 مقعداً، واعتراف المجلس الطبي الباكستاني بكليات الطب في جهالوان ولورالاي ومكران.

77- وخصصت حكومة إقليم السند 199,72 مليار روبية باكستانية للاستثمار في بناء المرافق الصحية وتعزيزها وتطويرها وإعادة تأهيلها، بما يشمل توسيع المرافق الصحية بمختلف مستوياتها (المرافق الصحية الرئيسية على مستوى المقاطعات والمرافق الصحية الرئيسية على مستوى المقاطعات الفرعية والمراكز الصحية الريفية) وإعادة تأهيلها، وكذلك كليات الطب.

78- وخلال السنة المالية 2022، نُفذ عدد من برامج/أنشطة الدعم التغذوي على الصعيد الوطني وعلى صعيد الأقاليم. وأعدت وزارة تنظيم الخدمات الصحية الوطنية وتنسيقها مشروعاً تغذوياً خاصاً بقيمة 312 مليار روبية باكستانية للحد من انتشار سوء التغذية في 67 مقاطعة، ويجري أيضاً وضع خطة عمل وطنية للتغذية. وتم التحقق من صحة البيانات المنقحة الواردة في جدول تكوين الأغذية الوطنية القائمة على الزراعة الإيكولوجية، ويجري وضع اللامسات الأخيرة على التقرير ذي الصلة. ووُزع تقريرٌ يحرص سياسات النمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وتقرير الحوار السياساتي الوطني، ومجموعة الممارسات الرئيسية في مجال الرعاية الأسرية.

79- وأُخذت مبادرات تغذوية للتقليل من تأثير جائحة كوفيد-19 على سبل عيش أشد الأسر المعيشية فقراً في ثلاث مقاطعات في جنوب البنجاب هي، بهاكار وخوشاب وميانوالي. ووفي بلوشستان، أُخذت مبادرات تغذوية لتحسين التغذية والأمن الغذائي من خلال البستنة المنزلية لأغراض الطبخ

وبذل جهود دعوة وتوعية وبناء قدرات. وتشمل التحويلات النقدية المشروطة المدفوعة في إطار برنامج "إحساس ناشونوما" 14 مقاطعة، ويجري توسيع نطاقها لتشمل 50 مقاطعة إضافية في البلد.

80- ونظمت دورات تدريبية للتوعية بالتغذية والدعوة إليها في أوساط الموظفين ممن هم في منتصف حياتهم المهنية في مختلف الوزارات الاتحادية والإقليمية، ووزعت ترجمات باللغة الأوردية للمبادئ التوجيهية التغذوية الباكستانية من أجل تغذية أفضل.

## سادس عشر- الحق في التعليم (التوصيات 152-221، و152-222، و152-223، و152-224، و152-225، و152-226، و152-227، و152-228، و152-229، و152-230، و152-231، و152-232، و152-233، و152-234، و152-235، و152-236، و152-237)

81- ووضعت وزارة التعليم والتدريب المهني، في عام 2017، مبادئ توجيهية سياساتية بشأن المعايير الدنيا لجودة التعليم في باكستان باعتبارها الحد الأدنى من المعايير الأساسية الواجب على جميع المقاطعات والأقاليم استيفائها لضمان توفير التعليم الجيد. وتصف الوثيقة بوضوح الأهداف والمعايير الدنيا للمتعلمين، والمناهج الدراسية، والكتب المدرسية وغيرها من المواد التعليمية، والمعلمين، والتقييم، ومعايير النماء والتعلم المبكر، والبيئة المدرسية. وبالإضافة إلى ذلك، وُضع في عام 2018 أيضاً إطار سياسة التعليم الوطنية الرامي إلى جعل تحسين جودة التعليم مجالاً من المجالات التي توليها الحكومة الأولوية.

82- وفي عام 2019، أقر المنهج الدراسي الوطني الموحد لجميع المؤسسات التعليمية في البلد لتوفير نظام موحد "من حيث المناهج الدراسية، ووسائل التدريس، ومنصة واحدة للتقييم" بما يضمن إتاحة فرص عادلة ومتكافئة في الحصول على التعليم عالي الجودة. واعتمد إقليم البنجاب وإقليم خيبر بختونخوا المنهج الدراسي الموحد، والتزم إقليم بلوشستان باعتماده. وبدأت المرحلة الأولى من تطبيق المنهج الدراسي الوطني الموحد في آذار/مارس 2021، وستنفذ المرحلتان الثانية والثالثة بحلول عام 2023. وعلاوة على ذلك، تعكف وزارة التعليم والتدريب المهني أيضاً على وضع سياسة التعليم الوطنية لباكستان.

83- ويتوخى المنهج الدراسي الوطني الموحد دمج المدارس الدينية، أو المؤسسات الدينية، في نظام تعليمي موحد. ووافق كل من وزارة التعليم والتدريب المهني واتحاد المعاهد الدينية من حيث المبدأ على إدماج المدارس الدينية في نظام التعليم الرسمي في إطار المنهج الدراسي الوطني الموحد.

84- ووضعت جميع وزارات التعليم في الأقاليم خططها الخاصة بقطاع التعليم للفترة 2019/2020-2025، مع التركيز بوجه خاص على الفتيات بهدف الحد من التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس. وفي عام 2020، وضعت وزارة التعليم الثانوي في حكومة بلوشستان خطة "مرحباً بكم مجدداً في المدرسة" لعام 2020 الرامية إلى خفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. وفي إطار تلك الخطة، سُجل في المدارس 86 856 طفلاً من الأطفال الذين لم يكونوا ملتحقين بمدارس في الفترة 2020-2021.

85- وأطلقت حكومة البنجاب حملة التسجيل في شباط/فبراير 2021، مع التركيز بوجه خاص على الطلاب الذين تسربوا من المدارس بسبب إغلاقها المطول في ظل جائحة كوفيد-19. وفي غضون ثلاثة أشهر، التحق بالمدارس أكثر من 634 000 طفلاً. ولأول مرة، أصبحت الاستمارة - باء إلزامية لتسجيل التلاميذ الجدد في المدارس، وذلك للحيلولة دون تسجيل تلاميذ وهميين. وجرى التحقق من صحة ما يناهز 92 في المائة من هذه الاستمارات بالنسبة للطلاب المقبولين في الآونة الأخيرة وفي السند، أدت

حملة التسجيل إلى انخفاض حالات التسرب من المدارس. وارتقي أيضاً بمستوى المدارس لتحسين معدلات الانتقال إلى مراحل تعليم أعلى، وبات المعلمون يُعيّنون على أساس الجدارة.

86- ويجري أيضاً ضمان الحصول على التعليم من خلال توفير موارد التعليم عبر الإنترنت. وللحد من التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 ومكافحة معدلات التسرب من المدارس، شجعت وزارة التعليم الثانوي في البنجاب التعلم عن بعد من خلال مبادراتها المعنونة "تعليم غار"، التي أطلقت في إطارها قناة تلفزيونية يكملها موقع شبكي مخصص وتطبيق للهواتف المحمولة لتيسير تعلم الطلاب. ووفرت وزارة التعليم الابتدائي والثانوي في السند أيضاً للطلاب مواد تعليمية مجانية عبر الإنترنت قائمة على المناهج الدراسية لتمكينهم من مواصلة تعليمهم أثناء إغلاق المدرسة. وأطلقت بوابة تعليمية تحتوي على مواد رقمية لتعزيز معارف الطلاب. وقد سُجّلت هذه المحتويات صوتياً لكي يسهل على الطلاب استيعابها. وأنشأت وزارة التعليم الابتدائي والثانوي قناة رسمية على منصة YouTube الرسمية لفائدة طلاب الصفوف من الأول إلى العاشر. وعلاوة على ذلك، أنشئت أيضاً منصة أسئلة وأجوبة لفائدة الطلاب وأولياء الأمور وعامة الناس لتشجيعهم على اكتساب المعارف المفاهيمية في مواضيع الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والرياضيات.

87- وأطلقت وزارة التعليم المدرسي، بالتعاون مع مجلس المعنى بالمناهج والكتب الدراسية في إقليم البنجاب، مستودعاً رسمياً للكتب المدرسية الرقمية بعنوان "E-Learn". ومن خلال هذا الموقع الشبكي، يمكن لتلاميذ الصفوف من الأول إلى الثاني عشر الوصول إلى ثلاثين كتاباً مدرسياً في مادتي العلوم والرياضيات، بالإضافة إلى 13 047 محاضرة مسجلة بالفيديو و592 تمرين محاكاة و100 2 دقيقة من المحتوى المسموع و1 830 رسماً متحركاً. وفي عام 2020، نُشر في البنجاب أول كتاب تعليم مبكر للأطفال بعنوان "المكتبة الصغيرة" لفائدة التلاميذ في مرحلة التعليم المبكر وتلاميذ الصف الأول. ويتألف الكتاب من 12 كتيباً صغيراً يتناول كل منها مواضيع مختلفة ويحتوي على صور وأشكال لتمكين الأطفال من تعلمها بسهولة.

88- ووفرت الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم أيضاً حوافز مالية ووضعت خطاً لضمان الحصول على التعليم. ففي البنجاب، أطلقت الحكومة، في عام 2017، برنامج "زيفر - إي - تعليم" لتحسين التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية ومواظبتهم على الدراسة وبقائهم في المدارس. وفي إطار هذا البرنامج، تُمنح إعانة شهرية قدرها 1 000 روبية باكستانية لطلبات الصفوف من السادس إلى العاشر اللاتي يستوفين شرط بلوغ معدل مواظبة على الدراسة قدره 80 في المائة في المدارس الحكومية المتوسطة والثانوية في 16 مقاطعة في إقليم البنجاب تتسم بانخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة فيها. وقد تلقت 813 123 فتاة إعانات نقدية من هذا البرنامج منذ عام 2017. وتشمل الحوافز الإضافية الممنوحة، توفير الكتب المدرسية مجاناً للطلبات حتى يبلغن مرحلة التعليم ما بعد الثانوي، وإعائتهن من دفع رسوم التعليم ما بعد الثانوي والزامهن بدفع مبلغ قدره 20 روبية فقط شهرياً لصندوق تشجيع التعليم، وتوفير الزي الموحد للطلبات المعوزات. وفي إقليم السند، تُدفع إعانات يصل مجموعها إلى 1 500 مليون روبية لأكثر من 350 000 طالبة، من خلال خدمات الصيرفة المتنقلة، لدعم انتقالهن إلى مرحلة التعليم الثانوي. وتُقدم أيضاً منح دراسية لطلبات المدارس الحكومية والخاصة في إقليم خيبر بختونخوا، على أساس المساواة والجدارة.

89- وازداد الإنفاق على المدارس وهيكلها الأساسية، ويجري تعيين المدرسين على أساس الجدارة. وتعكف حكومة بلوشستان، بمساعدة من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج دعم التعليم في بلوشستان (BES-I)، على تحويل 100 مدرسة ابتدائية حكومية إلى مدارس تعليم متوسط، وعلى تجهيز 900 فصل دراسي لاستيعاب المسجلين الجدد وتحسين بلوغ الطلاب المرحلة المتوسطة. ويجري شغل 9 433 وظيفة تدريس على أساس الجدارة (في إطار جدول المرتبات 9-15) بعد إجراء اختبارات مستقلة لهم، وخططت لجنة الخدمة العامة في بلوشستان لتعيين 2 149 مدرساً (في إطار جدول المرتبات 17-).

90- وحَدَّثت حكومة السند 54 مدرسة من مدارس البنات، وأكملت بناء 29 مدرسة، بينما يجري تشييد 25 مدرسة للبنات. وتشمل المبادرات الأخرى، برنامج اليونسكو لحق الفتيات في التعليم الذي تنفذه وزارة التعليم المدرسي ومحو الأمية في السند في مقاطعة تهارباركار، والبرنامج الرامي إلى تشجيع انتقال الفتيات إلى مراحل التعليم الثانوي في ميتهي وديبلو وكالوي وناغارباركار وإسلامكوت؛ ومشروع "Girls Can" الذي تنفذه شركة AZCorp ومشروع "Wins" الذي تنفذه اليونيسف.

91- وأنشأت حكومة البنجاب أيضاً 202 مركزاً في إطار برنامج التعلم السريع، وطورت الهياكل الأساسية في المدارس، وأطلقت برامج لدعم مقاطعات الإقليم المتخلفة عن الركب. وفي عام 2021، أُطلق برنامج إنصاف للتعليم المسائي الرامي إلى الارتقاء بالمدارس الابتدائية وتحويلها إلى مدارس متوسطة. وفي المرحلة الأولى، حُوِّلت 577 مدرسة في 22 مقاطعة إلى مدارس متوسطة، وفي المرحلة الثانية، حُوِّلت 10 000 مدرسة ابتدائية إلى مدارس متوسطة باستخدام هياكلها الأساسية القائمة. وبحلول حزيران/يونيه 2021، كان قد اكتمل تنفيذ برنامج البنجاب لبناء المدارس وإعادة تأهيلها (P-SCRIP) الرامي إلى الارتقاء بالهياكل الأساسية في المدارس الحكومية في مقاطعات معينة، بما يشمل بناء 2 000 فصل دراسي، وإنشاء 110 مدارس نموذجية، وتحديث 1 000 مختبر من مختبرات العلوم وتكنولوجيا المعلومات، وإعادة تأهيل 400 مكتبة. وعلاوة على ذلك، حُوِّلت 1 227 مدرسة ابتدائية إلى مدارس متوسطة باستخدام هياكلها الأساسية القائمة.

92- وفي البنجاب، وُضِع إطار لتحسين المدارس يتضمن 24 مؤشراً في 4 مجالات. وبعد نجاح مشروع تجريبي في 10 مقاطعات، نُشر الإطار في جميع المقاطعات. وأطلقت حكومة خيبر بختونخوا أيضاً، في عام 2021، برنامج التحول الثاني في المدارس الرامي إلى تقليل معدل التسرب من المدارس وتحقيق التوازن في عدد الطلاب في المدارس المكتظة. وفي إطار هذا البرنامج، حُوِّلت مدارس ابتدائية إلى مدارس متوسطة، وحُوِّلت مدارس متوسطة إلى مدارس ثانوية، وحولت مدارس ثانوية إلى مدارس ثانوية عليا. وفي المرحلة الأولى، سيبدأ تنفيذ البرنامج في 120 مدرسة في 16 مقاطعة من مقاطعات إقليم خيبر بختونخوا، منها 76 مدرسة للبنين و44 مدرسة للبنات.

## سابع عشر - مكافحة التمييز ضد المرأة/حماية المرأة (التوصيات 152-239، و152-240،

و152-241، و152-242، و152-243، و152-244، و152-245، و152-246، و152-248، و152-249، و152-250، و152-251، و152-252، و152-253، و152-255، و152-256، و152-257، و152-258، و152-259، و152-260، و152-261، و152-262، و152-263، و152-264، و152-265، و152-266، و152-267، و152-268، و152-269، و152-270، و152-271، و152-272، و152-273)

93- سنتت الحكومة الاتحادية عدداً من القوانين ووضعت عدداً من السياسات والبرامج واتخذت تدابير أخرى للقضاء على التفاوت بين الجنسين التفاوت بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلى صعيد السياسات، استُحدث برنامج الكفالات في عام 2020 لإصلاح برنامج بينظير الحالي لدعم الدخل من خلال تعديل المبالغ المحوِّلة مراعاة لمعدل التضخم. وأدى ذلك إلى زيادة عدد المستفيدات من 4,6 ملايين امرأة إلى 7 ملايين امرأة. وعلاوة على ذلك، استُحدث أيضاً برنامج "إحساس" للتحويلات النقدية الطارئة الرامي إلى

تقديم مساعدات نقدية طارئة في شكل دفعة نقدية واحدة إلى أشد الأسر المعيشية الفقيرة والمستضعفة تضرراً من جائحة كوفيد-19، وهي مبادرة استفادت منها 3,7 ملايين امرأة (48,9 في المائة).

94- ونشرت حكومة البنجاب سياسة البنجاب لتنمية المرأة لعام 2018 التي تكلف جميع الكيانات التابعة للقطاع العام بضمان تمثيل المرأة فيها بنسبة 33 في المائة على الأقل. ونفذت بلوشستان سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عام 2020 بهدف حماية حقوق المرأة وإعمالها والنهوض بها من خلال الفرص الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الإنصاف، بما في ذلك أدوار صنع القرار في القطاعين العام والخاص. ومن المجالات ذات الأولوية في إطار هذه السياسة، تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والحوكمة المراعية للمنظور الجنساني، والتشريعات المؤيدة للمرأة، وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء، وتحسين الخدمات الاجتماعية.

95- وبالإضافة إلى التدابير السياساتية المتخذة، سنت باكستان أيضاً تشريعات شتى بهدف التصدي للعنف ضد المرأة، بما في ذلك التحرش، والحرمان من الميراث، والعنف الأسري، والاعتداء على النساء بالأحماض، والاعتصاب. وفي كانون الثاني/يناير 2022، عدّل البرلمان قانون حماية المرأة من التحرش في مكان العمل لعام 2010 بهدف توسيع نطاق تعريف "الموظفين" ليشمل أماكن العمل غير التقليدية، وتوسيع نطاق تعريف "التحرش في مكان العمل" ليشمل التمييز بين الجنسين في مكان العمل. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الدولة قانون مكافحة الاعتصاب (التحقيق والمحاكمة) لعام 2021 وقانون إنفاذ حقوق المرأة في الملكية لعام 2020.

96- وأصدر إقليم البنجاب قانون العمال المنزليين لعام 2019 لتنظيم ظروف العمل، وساعات العمل، والإجازات، وتوظيف العمال المنزليين عموماً. وسنت حكومة خيبر بختونخوا أيضاً تشريعات رئيسية تتعلق بالحماية من التمييز، والحماية من التحرش، وتوفير الرعاية النهارية، وإجازة الأمومة، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة. وسنت حكومة خيبر بختونخوا أيضاً قانون العاملين من منازلهم (الرعاية والحماية) لعام 2021، الذي يحدد حقوق من يعملون من منازلهم وواجباتهم والمشاكل التي تواجههم. وتنتظر حكومة الإقليم أيضاً في مشروع قانون لحماية المرأة يغطي تغطية شاملة لجميع جوانب الجرائم التي تستهدف المرأة، والإبلاغ عن تلك الجرائم ومقاضاة الجناة فيها، فضلاً عن حماية الضحايا والشهود.

97- ولضمان إنفاذ القوانين الجنائية إنفاذاً فعالاً وتوفير العدالة السريعة لضحايا العنف الجنساني على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، وجهت اللجنة الوطنية لرسم السياسات القضائية، في عام 2019، جميع المحاكم العليا الإقليمية إلى إنشاء محاكم مختصة بقضايا العنف الجنساني. وعملاً بتوجيهات اللجنة الوطنية لرسم السياسات القضائية، أنشئت 36 محكمة مختصة بقضايا العنف الجنساني في البنجاب، و27 محكمة في السند، و29 محكمة في خيبر بختونخوا، ومحكمة واحدة في بلوشستان، ومحكمتان في إقليم العاصمة إسلام آباد. وبالإضافة إلى ذلك، عُين 36 موظفاً قضائياً للبت في قضايا العنف الجنساني في البنجاب، و46 موظفاً قضائياً في السند، و32 موظفاً قضائياً في خيبر بختونخوا، وموظف واحد في بلوشستان، وموظف واحد في إقليم العاصمة إسلام آباد. وينص قانون مكافحة الاعتصاب الذي سُن مؤخراً على تدابير مماثلة.

98- وتشمل الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد أيضاً تدخلات إدارية ومؤسسية. فقد أنشئت وحدة حماية جنسانية في مركز خدمات الشرطة في إسلام آباد، في أيار/مايو 2021، لتشجيع النساء ضحايا التحرش الجنسي والاعتصاب والسخرية على الإبلاغ عن هذه الجرائم بحضور فريق مدرب تدريباً جيداً من ضابطات الشرطة، والموظفات القانونيات، والمعالجات النفسيات، والعاملات في المجال الطبي.

99- ولتحسين الإبلاغ عن الجرائم، أنشئت خطوط مساعدة في جميع أنحاء باكستان. وفي عام 2019، أنشأ إقليم البنجاب 186 مكتب مساعدة تديره حصراً شرطيات، وبحلول عام 2020، كانت قد

أنشئت مكاتب مساعدة في 32 في المائة من جميع مراكز الشرطة. وأنشأت شرطة البنجاب أيضاً 3 مراكز شرطة نسائية في لاهور وروالبندي وفيصل آباد لتيسير الإبلاغ عن الجرائم المرتكبة ضد المرأة حصراً. وأنشأت اللجنة المعنية بوضع المرأة في إقليم البنجاب أيضاً الخط الهاتفي لمساعدة نساء البنجاب (1043) لتوفير التوجيه القانوني للنساء وتوعيتهن وتسجيل الشكاوى الرسمية. وفي عام 2019، بلغ عدد الشكاوى الواردة عبر خط المساعدة 1308 شكاوى مقابل 567 شكاوى في عام 2020. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أطلق خط هاتفي لمساعدة نساء بلوشستان لتسجيل شكاوى مضايقة المرأة في المنزل وفي مكان العمل.

100- وفي بلوشستان، أنشئ مجمع شامل مخصص لضحايا الجرائم المرتكبة ضد المرأة، ويوفر المجمع خدمات داخلية تشمل خط مساعدة هاتفي على مدار الساعة والأسبوع، والفحص الطبي، والاستشارات القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي، وخدمة الإحالة إلى دور الإيواء الطويل الأجل، وتوفير الحماية، بموجب السياسات المعمول بها، للناجيات من العنف الجنساني. وتلقى مركز الحماية النموذجي، الذي أنشأته وزارة الرعاية الاجتماعية وبيت المال في البنجاب، 2684 شكاوى حتى عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد 12 مركزاً من مراكز الأزمات المخصصة للمرأة والتابعة لمؤسسة الشهيذة بينظير بوتو في باهاوالبور، وديرا غازي خان، وميانوالي، وساهوال، وفيصل آباد، ومظفر غاره، وخوشاب، وروالبندي، ولاهور، وموتلان سيالكوت، وفيهاري، ويجري إنشاء ثلاثة مراكز إضافية في روالبندي وغوجرانوالا وفيصل آباد. وقد وفرت هذه المراكز سبل الجبر لما عدده 7 400 امرأة في الفترة ما بين عامي 2019 و2020. وتوجد 8 دور أمان في خيبر بختونخوا، ويجري إنشاء 5 دور أمان جديدة لتوفير خدمات إعادة التأهيل لضحايا العنف.

101- ونصت إدارة تنمية المرأة في بلوشستان، في خطتها الإنمائية السنوية للسنة المالية 2021-2022، على العديد من الخطط الإنمائية مثل حاضنات سيدات الأعمال، وأسواق النساء، وبيوت النساء العاملات في عواصم البلديات. ويجري حالياً إنشاء ثلاثة مراكز للأزمات ودور إيواء في مناطق مختلفة، كما يجري تنقيح الإجراءات التشغيلية الموحدة لمراكز الأزمات ودور الإيواء العاملة لمواءمتها مع جوهر أهداف التنمية المستدامة والممارسات الفضلى الأخرى.

102- وفي إطار صندوق البنجاب لتنمية المهارات، تلقت زهاء 40 180 امرأة ريفية تدريباً على المهارات. وخلال الفترة 2019-2020، وزعت وزارة تنمية الثروة الحيوانية والألبان في البنجاب 78 872 وحدة دواجن على النساء الريفيات في جميع أنحاء البنجاب ودربتهن على تربية الدواجن. ومن خلال هيئة التعليم التقني والتدريب المهني، استقادت 55 000 طالبة من دورات تنمية المهارات إلى جانب إعانة بقيمة 1 000 روبية باكستانية شهرياً. وتشمل المبادرات الأخرى التي اتخذتها حكومة البنجاب، إنشاء وحدة معنية بالوساطة وإعادة التأهيل؛ وتنظيم حملات توعية، وإنشاء نظام تخزين مركزي على الإنترنت يوفر آلية رصد ويكفل تقديم الخدمات بسرعة، وتوفير المساعدة القانونية.

103- وتعكف وزارة حقوق الإنسان حالياً على صوغ سياسة وطنية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وتعمل الوزارة أيضاً بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومع جميع الجهات المعنية في البلد، بما في ذلك على مستوى الأقاليم.

104- ولدى جميع الأقاليم تشريعات بشأن العنف الأسري. فقد صدر قانون العنف الأسري (الحماية والوقاية منه) في السندي في عام 2013، وقانون العنف الأسري (الحماية والوقاية منه) في بلوشستان في عام 2014، وقانون حماية المرأة من العنف في البنجاب في عام 2016، وقانون العنف الأسري ضد المرأة (الوقاية والحماية منه) في خيبر بختونخوا في عام 2021. وبموجب هذه القوانين، أنشئت آليات مؤسسية لحماية المرأة من سوء المعاملة. ولجان الحماية المنشأة على مستوى المقاطعات مكلفة بضمان

حصول الناجيات من العنف على خدمات المساعدة القانونية والعلاج النفسي وخدمات الإيواء. وعلى الصعيد الاتحادي، أُعد مشروع قانون مماثل وعُرض على الجمعية الوطنية.

105- وتقدم كيانات حكومية وغير حكومية دورات تدريبية ودورات توعية بشأن القضايا والقوانين الجنسانية. وبدأت لجنة القانون والعدالة في باكستان، في عام 2019، في تقديم دورات تدريبية خاصة بشأن القضايا الجنسانية لفائدة الموظفين القضائيين والمدعين العامين. وبدأت الأكاديمية القضائية الاتحادية أيضاً في تنفيذ برنامج لتوعية القضاة على نطاق البلد، مع التركيز على توعيتهم بالقضايا الجنسانية. وفي عام 2018، نظمت وزارة الموارد البشرية دورات توعية لفائدة المدعين العامين وموظفي المحاكم بالقوانين الخاصة بالمرأة. وحتى تموز/يوليه 2021، نُظمت 12 حلقة عمل لبناء القدرات، وأُنكي وغي 467 مدعياً عاماً وموظفاً من موظفي المحاكم.

106- وعلى مستوى الأقاليم، نُظمت 22 برنامجاً تدريبياً في البنجاب لتوعية 1 168 قاضياً وموظفاً من موظفي المحاكم بالقوانين ذات الصلة بالشؤون الجنسانية في الفترة من عام 2016 إلى عام 2019. وأجرت الأكاديمية القضائية في خيبر بختونخوا أيضاً دورات تدريبية شتى بشأن حقوق المرأة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتمكين المرأة، وحق المرأة في الميراث. وأجرت الأكاديمية القضائية في بلوشستان عدداً من الدورات لتدريب القضاة والمدعين العامين والمفوضين وقضاة التحقيق وضباط التحقيق والمحامين المسجلين حديثاً على مواضيع شتى تشمل نظام قضاء الأحداث، وحقوق المرأة والطفل، وقوانين الميراث، ومكافحة التحرش بالنساء، وحقوق الطفل، ومنع الزواج المبكر.

107- ومنذ نقل صلاحيات مكافحة زواج الأطفال إلى الأقاليم، اتخذت كل حكومة إقليمية مبادراتها الخاصة لتتقيح سن الزواج. وسنت حكومة السند قانون تقييد زواج الأطفال في السند لعام 2013، الذي يجرم زواج أي شخص يقل عمره عن 18 عاماً. وصاغت حكومتا بلوشستان وخيبر بختونخوا أيضاً مشروع قانون تقييد زواج الأطفال المبكر ومشروع قانون تقييد زواج الأطفال، اللذين يحظران زواج أي شخص يقل عمره عن 18 عاماً. واقترحت حكومة البنجاب أيضاً مشروع قانون مماثل يشدد العقوبات المفروضة على من تثبت إدانتهم بالزواج من أطفال تقل أعمارهم عن 18 عاماً.

## ثامن عشر - حقوق الطفل (التوصيات 152-279، و152-280، و152-281، و152-282، و152-284)

108- اتخذت حكومة باكستان عدداً من المبادرات التشريعية والسياسية والإدارية الرامية إلى حماية حقوق الطفل وتعزيزها. وأنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الطفل في عام 2020 لرصد حالة حقوق الطفل في باكستان واتخاذ التدابير العقابية اللازمة لجبر تظلمات الضحايا. وأنشئ معهد حماية الطفل في عام 2021. وعُين مدير عام للمعهد، كما عُين مجلس استشاري لحماية الطفل. وأنقذ المعهد، منذ بدء تشغيله، 127 طفلاً.

109- وفي عام 2018، أصدرت باكستان قانون نظام قضاء الأحداث لعام 2018 الذي ينص على البت في القضايا من خلال التدابير البديلة للاحتجاز وإعادة إدماج الأطفال الجانحين في المجتمع. وعلاوة على ذلك، سُن قانون زينب للإنذار والاستجابة والتعافي لعام 2020 للإنذار بحالات الأطفال المفقودين والمختطفين والعتور عليهم. وبموجب هذا القانون، أنشئت وكالة زينب للإنذار والاستجابة والتعافي وعين مديرها العام، وأُنكي وغي ضباط مراكز الشرطة بأحكام هذا القانون.

110- ولوضع حد لعمل الأطفال، تُجرى دراسة استقصائية وطنية عن عمل الأطفال للاسترشاد بنتائجها في وضع السياسات وتعديل القوانين ذات الصلة بعمل الأطفال. وعلاوة على ذلك، حُظر عمل

الأطفال على المستوى الاتحادي وعلى مستوى المقاطعات، حيث سنت الحكومة الاتحادية وكل حكومة إقليمية قوانين ذات صلة تحظر تشغيل الأطفال في أماكن العمل.

111- وفيما يتعلق بمعالجة بطالة الشباب، أنشئت، في عام 2018، وحدة معنية بشؤون الشباب في مكتب رئيس الوزراء، وأجرت الوحدة عدداً من المشاورات لفهم المشاكل التي تواجه الشباب. وبناء على تلك المشاورات، وُضِع إطار وطني لتنمية الشباب يركز على تعليم الشباب وتوظيفهم وإشراكهم في المجتمع. واستناداً إلى ذلك الإطار، صُمم برنامج "شباب ناجح" (للفترة 2019-2023) بدعمٍ من عددٍ من وكالات الأمم المتحدة. وركز البرنامج على التعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم في مراعاة احتياجات الشباب المهمشين، والتمكين الاقتصادي، والمشاركة المدنية، والحماية الاجتماعية، والصحة والرفاهية، والإصلاحات المؤسسية التي تركز على الشباب.

## تاسع عشر - الأشخاص ذوو الإعاقة (التوصيتان 152-285 و 152-286)

112- سنت الحكومة تشريعات ووضعت سياسات جديدة لتعزيز تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، توجد في بيت المال الباكستاني وحدة خاصة معنية بمعالجة المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة على سبيل الأولوية. ويقدم بيت المال الباكستاني الدعم المالي اللازم لضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توفير الأطراف الاصطناعية، والمعينات السمعية، والكراسي المتحركة، والعصي البيضاء، وما إلى ذلك. وتكفل المطبعة الوطنية بطريقة براي التابعة للمركز الوطني لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من ذوي الإعاقة البصرية في إسلام آباد توفير الكتب بطريقة براي.

113- وأنشئت اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي ستوصي بتدابير سياساتية وقانونية وإدارية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب الدستور والاتفاقيات الدولية آلية ولتحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الأقاليم. ويجري تخصيص حصة من الوظائف للأشخاص ذوي الإعاقة، كما يجري اتخاذ تدابير لتمكينهم من المشاركة في العمليات السياسية وفي صنع القرار. وأطلقت اللجنة الانتخابية الباكستانية حملة توعية بشأن مرفق الاقتراع البريدي المخصص للأشخاص ذوي الإعاقة، ونظمت اللجنة الانتخابية دورات لتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المستضعفة على الإدلاء بأصواتهم على سبيل الأولوية ضماناً لمشاركتهم في الانتخابات.

114- ونشرت المديرية العامة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة دليل معايير التصميم والمبادئ التوجيهية للتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة ومدونة التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في باكستان لعام 2006 بهدف تهيئة بيئة خالية من الحواجز للأشخاص ذوي الإعاقة، ووزعت تلك المنشورات على جميع الوزارات المعنية. وأعلنت العاصمة الاتحادية وعواصم الأقاليم باعتبارها صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة، إذ توجد مرافق مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة في كل محطة حافلات تابعة للدائرة الحضرية لخدمات النقل بالحافلات، كما توجد روافع ومصاعد وكراسي وأسطح مائلة مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة في المكاتب الحكومية.

115- وفي منتصف عام 2019، نظمت وزارة حقوق الإنسان حلقات عمل لبناء قدرات لحكومات الأقاليم والمناطق (جلجيت - بالتستان وآزاد - جامو وكشمير) لبناء قدرات موظفي الوزارات المعنية بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين ذات الصلة، وكذلك لمتابعة الإجراءات المطلوبة.

## المستقبل والتحديات

116- تظل باكستان ملتزمة بضمان إعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية لمواطنيها، بما فيها الحق في التنمية، وتمتعهم بها. وينم التعاون المستمر مع آلية الاستعراض الدوري الشامل وإجراءات المتابعة المتخذة عملاً بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل عن التزام باكستان بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته. وستواصل باكستان، بوصفها ديمقراطية مفعمة بالحياة، احترام الحريات الأساسية، بما في ذلك تلبية احتياجات السكان وتهيئة بيئة تمكنهم من مواصلة ممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. وتقدر باكستان دور وسائل الإعلام الحرة والقضاء المستقل والمجتمع المدني النابض بالحياة في النهوض باحترام حقوق الإنسان للجميع، وتعزيزها وحمايتها.

117- وتبذل الحكومة كل جهد ممكن لسن القوانين ذات الصلة وتطبيق السياسات واتخاذ التدابير الإدارية اللازمة لتنفيذها بفعالية. وتنفذ حكومة باكستان توصيات الاستعراض الدوري الشامل على الرغم من محدودية القدرات وقلة الموارد، وهي ملتزمة بمواصلة تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد.

118- وستواصل باكستان، اعترافاً منها بالطابع المترابط لحقوق الإنسان، اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية للارتقاء بمستوى معيشة السكان، بما يشمل حمايتهم من الأزمات المالية العالمية ومن تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وفي خضم ما شهدته باكستان مؤخراً من أحداث ناجمة عن المناخ فقد من جرائها ملايين السكان سبل عيشهم وراح ضحيتها آلاف الأشخاص، تتخذ الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، ما يلزم من تدابير لتوفير الإغاثة والإنعاش للجميع، ولا سيما للمهمشين والمستضعفين.